محافظ الحديدة يطلع على مشروع تحسين الكورنيش وساحة العروض

■ ،،الحديدة/ سبأ

اطلع محافظ الحديدة أكرم عبدالله عطية على مشروع تحسين الكورنيش الجنوبي وساحة العروض وتحسين حديقة الدريهمي وتحسين الدوار الجنوبي والذي سيتم تنفيذه من قبل وزارة الأشغال العامة والطرق مطلع الشهر القادم بتكلفة ٨٩٥ مليون ريال.

وأشاد محافظ الحديدة خلال إطلاعه على المخططات والرسومات الخاصة بالمشروع بالجهود التي يبذلها مكتب الأشغال العامة والطرق للمساهمة في إبراز المناظر الجمالية وتنفيذ المشاريع التي تخدم المواطن في المحافظة.

وأستمع المحافظ عطية من مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق إلى نبذة مختصرة عن المشروع الذي يشمل تحسين الكورنيش الجنوبي بطول ٣ كيلو مترات بتكلفة ٧٠٠ مليون ريال وتحسين حديقة الدريهمي بطول كيلو ونصف وبتكلفة ١٥٠مليون ريال بالإضافة إلى تحسين الدوار الجنوبي بقطر ٢٥٠ مترا وبتكلفة تبلغ ٤٥ مليون ريال.

رفع الإضراب لعمال النظافة في عدن

■ ،،عدن/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة عدن برئاسة المحافظ المهندس وحيد علي رشيد السبل الكفيلة بإيقاف الإضراب الذي ينفذه عمال النظافة واستئناف عملهم.

وأقر الاجتماع الذي ضم أعضاء اللجنة النقابية لعمال النظافة بالمحافظة.. منح العاملين في قطاع النظافة مبلغ أربعة ألف ريال كعلاوة مخاطر ابتداء من شهر مارس الجاري وذلك بعد موافقة قيادة المحافظة وإدارة صندوق النظافة وتحسين المدينة وإلى حين إصدار الفتوى من وزارة الخدمة المدنية بزيادة رواتبهم بحيث يتم منحهم الزيادة وفقا لتلك الفتوى.

وأوضح المدير التنفيذي لصندوق النظافة المهندس قائد راشد انعم لـ"سبأ" أنه تم حل مشكلة عمال النظافة الميدانيين والبالغ عددهم ٢٤٤١ عامل وذلك بصرف علاوة مخاطر تقدر باربعة الف ريال لكل عامل ومراقب وسائق كنس على أن يتم رفع الإضراب اليوم.

وقال " إن النقابة التزمت برفع الإضراب أمس ومباشرة أعمال النظافة وأن تلك العلاوة ستضاف فوق الراتب وعند تحسين ظروف الصندوق وعودة الإيرادات كما كانت عليه عام ٢٠١٠م سيتم النظر في زيادة الرواتب بحسب الاتفاق مع قيادة المحافظة".

على نفس الصعيد دعا محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد كافة أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع إلى التعاون مع السلطات المحلية في المحافظة لمعالجة كافة الاختلالات التي طرأت في مجال النظافة وتحسين المدينة وإظهارها بالمظهر اللائق.

وشدد المحافظ خلال مشاركته أمس حملة النظافة الشاملة لأحياء والشوارع والأسواق العامة بمديرية الشيخ عثمان والتي تستمر أربعة أيام.. شدد على ضرورة التزام أصحاب المحلات والبقالات بالشروط الأساسية للنظافة. مؤكدا بانه سيتم فرض غرامات مالية ومصادرة البضائع التي سيتم بيعها على قارعة الطرق وبصورة مخالفة..موضحا بانه سيتم تحديد مواقع بديلة لأصحاب البسطات من اجل التبيع والشراء.

من جهة أخرى نفذ صندوق النظافة وتحسين المدينة حملة نظافة لرفع كافة المخلفات التي تراكمت على مدى الأشهر الماضية وسببت تلوثاً للبيئة.

كما تم إزاحة البسطات والباعة المتجولين داخل الطرقات والتي أعاقت حركة سير المركبات والمواطنين بالمديرية.

شارك في الحملة عدد من أعضاء السلطة المحلية بالمحافظة والمجلس المحلي بمديرية الشيخ عثمان ومدراء عموم المكاتب الوزارية والهيئات ومنظمات المجتمع المدني بالمديرية.

هيئة المقاييس: أكثر من ٣ آلاف مواصفة قياسية

عثمان: الشراكة بين الهيئة والقطاع الخاص ضرورة تستدعيها المصلحة الوطنية لإنعاش الاقتصاد اليمني

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكد وليد عبدالرحمن عثمان أن الشراكة بين الهيئة اليمنية والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والقطاع الخاص أصبحت اليوم ضرورة وأولوية تستدعيها المصلحة الوطنية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وأوضح في افتتاح اللقاء ألتشاوري أمس لقيادات الهيئة اليمنية للمواصفات في الديوان والفروع أن الهيئة ستكون رافدا لكل الجهود الوطنية النهوض الهادفة للإنعاش الاقتصادي .

وأشار عثمان إلى أن الهيئة أنجزت عدد من الخطوات الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للجودة حيث تم اعتماد أكثر من ٣٠٠٠ مواصفة قياسية متوافقة مع المواصفات الدولية، و تفعيل مجالات القياس و المعايرة بالهيئة ،وكذا تطوير قدرات الهيئة في مجال تقييم المطابقة وإنشاء وحدة الاعتماد و السعي لتقديم خدماتها خلال هذا العام لتساهم في تطوير قدرات الجودة بالجمهورية اليمنية .

وأضاف أن الهيئة عملت على توقيع العديد من اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وتطوير نظم شهادات المطابقة للصادرات و تأسيس العديد من الأنظمة الخاصة بدعم المنتجات الوطنية في مجملها تعبر عن جهود الهيئة لتطوير قدراتها لمواكبة التطورات المتلاحقة.

وقال مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن النظام العالمي يشترط من البلدان الراغبة في الانضمام إليه تحسين أدائها الاقتصادي والمتضمن تطبيق معايير الجودة .

لافتا إلى أن بناء الاقتصاد الوطني القادر على المشاركة والمنافسة في السوق العالمية هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع دو استثناء.

مؤكدا أن الهيئة تسعى خلال العام الجاري إلى تحقيق انجازات نوعية وفقا للخطة إلى ذلك الطموحة التي المعدة والاهتمام بجودة المخرجات وتطبيق القوانيين والمواصفات القياسية.

تحتفل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وأجهزة التقييس العربية باليوم العربي للتقييس يوم ٢٥ مارس من كل عام، مساهمة منها في جهود التوعية بأهمية المواصفات الخاصة بالسلع والخدمات ، ويتم الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام تحت شعار «التقييس مفاح الجودة والإتقان».

وأوضح وليد عبد الرحمن عثمان – مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بأن اختيار هذا الشعار من قبل المنضمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين يجسد أهمية المواصفات والمقاييس في تحقيق جودة السلع والخدمات وإتقان مختلف الأنشطة والأعمال وبالتالي منح الثقة والاطمئنان في سلامة المنتجات ومستوى الخدمات حماية للصحة والسلامة وحفاظاً على البيئة وضماناً للتنمية المستدامة.

وقال أن هناك أمثلة كثيرة يمكن الاستشهاد بها للتدليل على أهمية هذا النشاط بدءاً بسلامة الغذاء ومستويات السلامة في الصناعات الضرورية والكمالية ومنها الأجهزة الكهربائية والمنزلية وغيرها مروراً بمواصفات أعمال التصميم والصيانة والإدارة البيئية والجودة والتجارة الالكترونية والانترنت والمعاملات المصرفية والنقل وانتهاءاً بالمبادلات التجارية والصاعية التي تتم جميعها وفق أدلة وتوجيهات وأنظمة تحددها المواصفات بدقة، كما أن نشاط القياس والمعايرة وفق المواصفات الدولية يضمن حقيقة إتقان إعداد هذه المواصفات والتحقق من المطالبة أساس اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة بما ييسر تبادل السلع والخدمات.

وأضاف عثمان أن انضمام الهيئة مؤخراً للأنشطة الخاصة بالتقييس التي تنظمها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين كالجهاز العربي للاعتماد (ARAC) والبرنامج العربي للمترولوجيا القانونية (ARAMEL) والبرنامج العربي للمترلوجيات العلمية والصناعية (ARAMET) يعد رافداً لأنشطة التقييس ببلادنا.

مؤكداً أن الهيئة وتجسيداً لشعار هذا العام ستقوم بتنظيم ورشة عمل خاصة بتطوير نظم الرقابة على الواردات لمناقشة لائحة تطوير نظم الرقابة على الواردات التي تم إعدادها وفقاً لأحدث الأساليب والممارسات الدولية لتطبيق المواصفات القياسية والقواعد الفنية اليمنية على المنتجات المحلية والمستوردة على حد سوء بالتوافق مع الاتفاقيات الدولية، لتكون أرضية تشريعية واسعة تلم بجميع الحالات التي يتم التعامل معها خلال الرقابة على الشحنات الواردة ووضع المعايير والأسس بغرض الاستناد إليها من قبل متخذي القرار بالمنافذ عند أداء مهامهم.

مشيراً إلى أن تطبيق لائحة نظام الرقابة على الواردات سيحقق العديد من المزايا منها تسهيل الإجراءات بما يضمن تبسيطها أمام انسياب السلع المستوردة والقضاء على التعقيد والروتين الإداري وتوحيد الإجراءات في جميع الفروع والمنافذ الجمركي، وتحديد إطار زمني لإنجاز المعاملات لمتلقي الخدمة بما يضمن عدم تحميل المستوردين أي أعباء إضافية، وتحديث الإجراءات الرقابية بالاستناد إلى أحدث الأسس والمعايير العلمية والمطبقة عالمياً مثل مبدأ الشفافية في الإجراء – مبدأ تحديد المسئوليات – مبدأ تقيم المخاطر على صحة المستهلك التوافق مع متطلبات نظام التجارة العالمية اتفاقيتي (sps/TBT).

وبين مدير عام هيئة المواصفات أن تطبيق اللائحة سيتزامن مع العديد من الآليات المساندة كتحقيق نظام التتبع للمخالفات وتحديد المسئوليات بهدف معالجة نقاط وأماكن التقصير من خلال الالتزام بالإجراءات والتعليمات الخاصة باللائحة، التغلب على مشكلة العشوائية وضياع الوقت خلال أداء مهام الرقابة، توفير الحماية اللازمة للمستهلك وتقليص الخسائر للقطاع التجاري الناتج عن التأخير في أداء الإجراءات.

لافتاً إلى أن تطبيق اللائحة ستساعد على تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الهيئة لتقديم خدمة نوعية متميزة في زمن قياسي للقطاع التجاري وخدمة الصالح العام بما يؤدي إلى الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك.

رأي اقتصادي

الحسابات النفطية ودورها الرقابي

علي محمد العزي

□ قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن الحسابات النفطية يعني بها الحسابات المرتبطة بالنظام المحاسبي، بشكله السائد والمتعارف عليه والمطبق في مؤسسات الدولة اليمنية.

وبالرغم من أن علم الحسابات يحمل السمة المشتركة لكليهما كعلم من حيث القواعد والمعايير والأسس المالية المتعارف عليها، إلا أنه تبقى مهام ومهنة المختصين ذوي العلاقة بالحسابات النفطية أمراً مغايراً، وأعيب على كثيرين ممن يظنون بأن الأمر واحد، وأنا أعذرهم لكونهم خارج القطاع النفطي، ولا يدركون طبيعة العمل المحاسبي في القطاع النفطي، وما يحمله من خبايا وخصوصية، تتطلب من الممتهن لمهنة المحاسبة بهذا المجال أن تتوفر لديه الكثير من المقومات والمعارف التفاوضية والفنية والمالية والإدارية والإلمام بالمسائل الفنية ولو بشكل سطحي والأمور القانونية كالاتفاقيات والعقود المختلفة التي تحكم العلاقات بين الدول والشركات البترولية، التي تنفرد بالبات ومعايير وسياسات دولية متغيرة، إضافة إلى المعرفة المهنية بأمور التفاوض، ومايرافقها من عمليات استكشافية وإنتاجية وتطويرية لحقول النفط، والتي لن تتأتى هذه المعرفة النظرية والعملية إلا بالخبرة والتواصل والعمل مع شركات البترول، مما يؤكد بأن صناعة الكوادر المحاسبية في قطاع النفط لما يتطلبه من تأدية مهامه الإشرافية والرقابية في عملية التحاسب مع الشركات البترولية للحفاظ على حقوق البلد، أراه أمراً صعباً، يتطلب من الجهد والخبرة الذي لن نحصل عليها جاهزة، لذا أتمنى أن ترقد هذه الإدارة بالكوادر الهندسية إن لم يكن جلها، لأهمية وجود هذا العنصر الهندسي على اعتبار أن أغلب المصروفات المقدمة من قبل الشركات البترولية في مجالات الحفر الاستكشافي والتطويري وعمليات ميكانيكية ومواد جيولوجية وكيميائية تدخل في هذه العمليات أرى فيها أموراً غائبة عن ذهن الكثيرين والمتتبع لواقع الحال في هذه الإدارة يجد الكوادر الإدارية والمالية هي الغالبة، مما يضعنا في شرك الشركات وتمرير الكثير من التقارير المطالبة باستحقاقات مالية مضخمة وجب المصادقة عليها في ظل الاكتفاء في العمل المكتبي مما ينعكس ذلك سلباً على دورنا الإشرافي كشريك، واستمرار دورنا على هذا النحو وعلى استحياء واكتفاءنا بدور المراقب جعل منا الضحية من خلال اعتماد كل مايأتينا من الشركات البترولية، ولا مناص لنا من ذلك في ظل غياب الخبرة والمعلومة التي نتطلع من خلالها إلى تقليص نفط الكلفة وبالتالي تعظيم العائد النفطي لليمن لطالما نتعامل مع صناعة معقدة تمر عبر مراحل جيولوجية، تبتدئ بالدراسات والبحث عن وجود دلائل للنفط والتنقيب والمسح الجيوفيزيائي والحفر الاستكشافي والتطويري، وما يصاحب عمليات الحفر من تسميت وتنقيب وتحميض ومسح وإكمال، وكلف سعرية يتوجب معرفتها، وغيرها من الأمور الفنية، الذي لايسعنا بهذا الحيز التحدث عنها بإسهاب، ولا بشكل تفصيلي عن مسألة الكلف المختلفة وحصص الإنتاج وتوزيع الأرباح، ناهيكم عن ضرورة الاطلاع والمعرفة التامة لسياسات الشركات والنظم الإدارية والمالية المتبعة فيها لمختلف العمليات البترولية منذ البدايات الأولى حتى مراحل التصدير والتسويق.

في الأخير أرجو أن لا يفهم القصد من هذا المقال التقليل بما يقوم به القائمين على العمل التحاسبي مع الشركات البترولية الأجنبية، بل قصدنا لفت الانتباه لتقييم ومراجعة ما رافق عملنا من سلبيات وتجاوز كل أوجه القصور، ونتطلع إلى التغيير والتطوير لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، كما أنوه من خلال مقالي هذا إلى أن تخضع شركتا صافر والمسيلة لعمليات الإشراف والرقابة من قبل الجهات المختصة كهيئة الاستكشافات والحسابات النفطية بالوزارة على اعمالها، شأنها شان الشركات البترولية الأجنبية العاملة في اليمن، كما أنصح عبر مقالي هذا القائمون على العمل في الجهاز المركزي للمراجعة والمحاسبة، إن أرادوا أن يضطلعوا بدورهم الرقابي على سير نشاط الشركات البترولية الأجنبية العاملة في اليمن، أن يستوعبوا أولاً خصوصية هذا القطاع ومايحتاجه من معرفة، على أن تشكل وحدة خاصة لمراقبة العملية البترولية، تعمل بشكل تنسيقي وموازي مع الإدارة العامة للحسابات النفطية بوزارة النفط والمعادن وتمكين المشتغلين بهذه الوحدة على الحصول على الدورات النفطية المالية والفنية والتطبيق العملي، حتى نرتقي بأسلوب عملنا الرقابي والإشرافي معاً لخدمة مصلحة الاقتصاد والتنمية، وهذا ما هو معمول به في سائر الدول العربية المنتجة للنفط، كجمهورية مصر العربية والعراق وسوريا والجزائر وغيرها، ولم يصلوا إلى ماهم عليه إلا بتراكم الخبرة والمعرفة التي مكنتهم من تأدية دورهم بإتقان، لذا أنا على يقين تام بأننا من خلال المعرفة وحدها يمكننا أن نرتقي بأسلوب عملنا، لا بالاستمرار بالعقلية الحالية التي ندير ونراقب بها مؤسسات الدولة الحكومية، البعيدة كلية وغير المشابهة للواقع الاستثماري والعملي للشركات الأجنبية العاملة في قطاع البترول في اليمن.

13 مليار دولار ناتجها المحلي:

البحرين تعزز موقعها الاقتصادي كمركز اقليمي للأنشطة المالية والتجارية

القطاع المالي في البحرين يقود النمو الاقتصادي ويجعلها مركزاً عالمياً

■ ،،المنامة – سبأ

عكفت البحرين منذ زمن بعيد على استغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي للارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها وترسيخ قاعدة ريادتها كمركز إقليمي للعمل المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي والتجارة البينية مع الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي قوية تبقي المملكة محصنة من أية تقلبات إقليمية أو عالمية التأثير.

وتسارعت خطى الإصلاح الاقتصادي في مملكة البحرين مع إطلاق ميثاق العمل الوطني انطلاقاً من المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين في أوائل الألفية الجديدة لتضع في مقدمة أولوياتها رفاهية المواطن البحريني وتنويع مصادر الدخل بتقليل الإعتماد على الموارد النفطية التقليدية وإطلاق رؤية اقتصادية تحاكي المستقبل لعام ٢٠٣٠م تضمن خلق جيل من الشباب البحريني قادر على النهوض بمتطلبات المرحلة القادمة والوصول الى مستويات أعلى من الازدهار والتقدم.

وهنالك الكثير من العوامل التي تجعل مملكة البحرين " لؤلؤة الخليج الاقتصادية " بامتياز لما تملكه من مقومات اقتصادية لافتة من حيث الموقع الاستراتيجي واحتضانها للعديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى وتوافر العناصر والكفاءات والخبرات البشرية المتميزة القادرة على المساهمة في إثراء الاستثمارات و تمتعها بالاستقرار السياسي الذي اوجد استقرارا على الصعيدين المالي والاقتصادي.

وقد نجحت مملكة البحرين على مرور أكثر من عقد في الحفاظ على تسارع ثابت الخطى بالنمو الاقتصادي حيث من المتوقع بحسب مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية ان لا يقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عن ٤٪ خلال العام الجاري ٢٠١٢م مقارنة مع نسبة نمو بلغت ٢٪ العام الماضي ٢٠١١م.. إضافة الى تدني معدل البطالة عند مستوى ٣,٦٪ لتكون من أدنى المعدلات العالمية و كبح جماح التضخم عند ٢,٥٪ فقط مع تراجع مؤشر أسعار المستهلك.

وتتميز البحرين بتنويع قاعدتها الاقتصادية بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م حوالي ١٣ مليار دولار بارتفاع بنسبة ٣,١٪ وشكلت الواردات غير النفطية خلال عام ٢٠٠٩م حوالي ٥٧١ مليون دولار و شكلت الصادرات غير النفطية في نفس العام ٤٧٢ مليون دولار.

وتعتبر مساهمة النفط محدودة فهي تقل عن ١٢٪ بالرغم من أنها أول دولة خليجية يكتشف فيها النفط في عام ١٩٣٢م.

كما تملك البحرين قطاع مالي متطور يساهم بنسبة ٢٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.. ويمكن اعتبار البحرين المركز المالي الأكثر نشاطا في المنطقة بتواجد أكثر من ٤٠٠ مؤسسة مالية كما أنها المركز الوحيد لتجمع المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

وتعد البحرين من أوائل الدول في المنطقة التي حصلت على عضوية بمنظمة التجارة العالمية " دبليو تي أو " وبذلك فهي ملزمة بجميع اتفاقياتها..وترتبط المملكة باتفاقيات ثنائية تجارية واقتصادية مع ٤٣ دولة منها الصين و فرنسا و الهند و سنغافورة والمملكة المتحدة فضلا عن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني ارتباطها بسوق ضخمة جدا للبضائع والخدمات.

واحتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربيا والثانية عشرة عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية للعام ٢٠١٢م حسب التقرير الصادر عن " هيرتيج فاونديشن " بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال لتظل الدولة الوحيدة في المنطقة ضمن الدول العشرين ذات المستوى الأعلى من حيث الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي.

وما زالت البحرين الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " مينا " التي وردت ضمن قائمة الدول العشرين الأكثر تحررا اقتصاديا على مستوى العالم لتتفوق على باقي الدول في مجال ارتفاع حرية ممارسة الأعمال و حرية التجارة و حرية السياسة المالية و الإنفاق الحكومي و الحرية النقدية و حرية الاستثمار وحرية الموازنة المالية و حقوق الملكية ومكافحة الفساد وأخيرا حرية العمالة..كما أنها من أكثر الدول انفتاحا من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية.